حالة العربية أثناء فترة الاحتلال

" أو التعليم العربي في الجزائر في القرن 19" و أوائل القرن 20

أ. مصطفى الهشماوي

قبل أن أدخل الموضوع أحس برغبة ملحة تدفعني إلى الدخول في صف أولئك الواقفين قبلي، أتساءل كما يتساءلون متى دخلت اللغة العربية إلى هذه الديار؟ ومع من؟ وهل كان سكان هذه المناطق يتكلمون اللغة – أو اللهجة – كما يحلو للبعض – الأمازيغية كما سمونها اليوم..؟ وما هي حدودها ..؟ هذا السِؤال وغيره من الأسئلة تطرح ببراءة وحب المعرفة. كما أنه عند آخرين له خلفيات أخرى قد ترقى إلى تحقيق أغراض سياسية، إن لم نقل انفصالية.

وأظن أن الجواب الشافي على ذلك لا يزال لم يتوصل إليه. وذلك كما يقول الباحثون إن تاريخ المنطقة غير مدروس الدراسة الكافية. وأعتقد أن تاريخ الجزائر لم يشذ عن تاريخ الشعوب الأخرى الذين يئسوا من الوصول إلى نتيجة مثل الغاليين والجرمانيين والسلافيين وغيرهم ووضعوا نقطة ثابتة لبداية تاريخهم.

لكن ما هو متداول وأصبح في حكم الثابت أن المنطقة عرفت بصفة "مبهمة" إلى حد ما في عهد التوسع الفينيقي، ثم أصبح أكثر وضوحا في العهد الروماني والبيزنطي. والذي ساهم في توضيح كثير من جوانبه هو الاستعمار الفرنسي.

ويرجح بعض الباحثين أن ما قام به الفرنسيون لم يكن بقصد علمي بحت وإنما كان بغرض سياسي، حيث كانوا يرون أن وجودهم في الجزائر إنما هو استرجاع أملاك أجدادهم الذين عمروا المنطقة في حقب ماضية، وإن ما بذلوه من جهد يفوق كثيرا ما بذل من جهد ودراسة في توضيح تاريخ الغاليين القديم فإننا نجدهم يكتفون في بداية تاريخهم من العهد الميروفنجي والكارولنجي ويتخلون عن كل ما سبقه "

أما نحن فما هو معروف عندنا أن المنطقة كانت على اتصال دائم من المحيط إلى الخليج، سواء بقوافل التجارة التي لم يكن هناك أي مانع طبيعي يقف في طريقها، وهذا يبدأ في التبلور منذ قدوم الفنيقيين الذين كانت لهم اتصالات تجارية واسعة – و"لقائل أن يقول إن اتصالهم بالمنطقة كان عن طريق البحر" – وكانت الجزائر ولا شك فيها مواد مرغوب فيها ولها رواج وتدر أرباحا تغري التجار الفنيقيين.

ولا شك أن اتصالا – مصلحيا – من ذلك النوع كان يفرض وجود لغة مشتركة للتعامل. كما أنه لا يستبعد أن يكون هناك تنقل للأشخاص وبالتالي الإقامة الدائمة سواء هنا أم هناك وبترتب عليها الزيارات العائلية...

وإن لم يكن لنا – ولربما لغيرنا – حاجة مادية على ذلك إلا أن قراءة ذلك نجده يظهر جليا عند دخول المسلمين إلى المنطقة، حيث لم تقابلهم أية مقاومة جدية ما عدا المقاومة البزنطية، وإن وقعت حادثتين أعطيت لهما تغطية كبيرة وصلت إلى حد المبالغة.

فكانت مقاومة الكاهنة السلبية، والتي يرجع كثير من المؤرخين أسبابها إلى جهل الكاهنة بالقادمين، وصنفتهم مثل الغزاة السابقين، بالإضافة إلى الحوار الذي جرى بينها وبين أحد أعضاء الحملة، ويذكره كثير من المؤرخين، ولعله لم يكن بواسطة مترجم. والحادثة الثانية كانت مع كسيلة الذي يقول عنه المؤرخون أنه كان عميلا رومانيا وليس مقاوما [1] وطنيا.

ولذا حين قدم الفاتحون كانوا قد حلوا بين أهليهم وذويهم ونجدهم بسرعة يندمجون مع القادمين ويكونون جسما واحدا وينخرطون في الجيش، وتصبح الثقة متبادلة بين الجميع، ويتوجهون جنبا إلى جنب لاجتياح شبه الجزيرة الإبيرية، بالإضافة إلى ذلك تسند قيادة الجيش إلى أحد أبناء المنطقة الذي أبلى بلاء حسنا، وكان قائدا موهوبا فاستغلت موهبته.

ثم أنه لا يفوتنا أن نذكر خطبته المشهورة – وأعتقد أنه لا يوجد من يشكك في نسبتها له – والتي كانت بعربية فصيحة مشبعة ببلاغة متناهية، وكانت نسخة من الأسلوب المستعمل في ذلك الوقت فهي لا تختلف عن خطبة زياد بن أبيه المسماة بالخطبة البتراء . ومن جانب آخر فإن أي قائد مقدم على معركة مصيرية أن يخاطب جنده بلغة يفهمونها ويقنعون بما جاء فيها، لأنه مقدم بهم على الموت. ولم يكونوا يفهمون العربية فكيف يخاطبهم بتلك اللغة الفصيحة والبليغة.

يضاف إلى ذلك فكيف نفسر ظاهرة بقاء العربية في المنطقة؟ مع أن الفتح الإسلامي دخل إلى مناطق أخرى أقرب إلى الجزيرة العربية مثل بلاد فارس، ونجد الإسلام يبقى والعربية تندثر؟ ولقائل أن يقول أنه كانت

1 – شارل أندري جوليان – تاريخ شمال إفريقيا القديم. ت محمد مزالى ج 1 ص 204 ط دار النهضة تونس "دون تاريخ"

هناك حضارة صمدت في وجه ذلك، إلى أننا نجد في مناطق أخرى لا حضارة فيها ولا كيانا متحدا ولا لغة موحدة فنجد الإسلام يبقى ولا أثر للعربية مثل ماهو قائم في كثير من الدول الاسلامية.

والخلاصة أن هذا يصل بي إلى أن العربية كانت موجودة في المغرب العربي قبل دخول الإسلام وتوسعت بعده. وهذا لا ينفى أنه كانت هناك لهجات أخرى، ونجد من ينسبون إلى لهجات أخرى هم كانوا أشد حرصا على العربية وألفوا فيها فيما بعد وأذكر منهم يحي بن معطي الزواوي صاحب ألفية بن معطي الشهيرة.

التعليم العربي في العهد العثماني[j]

إن العربية والتعليم في الجزائر كانت منتشرة انتشارا واسعا قبل دخول العثمانيين، فالعربية – كما هو معلوم – مرتبطة ارتباطا كليا مع الدين الإسلامي في المنطقة. ومعروف أن الجزائريين كانوا أشد حرصا على دينهم وتمسكا به. كما كان الجزائري – وبقيت إلى عهد قريب – لا يفرق بين العربي والمسلم، حيث كانت الكلمة عندهم تعتبر حاملة لمدلول واحد.

ومعلوم أن عماد الدين الإسلامي هو القرآن الكريم وهو بلسان عربي، ويليه الحديث النبوي الشريف، وهذه وغيرها كانت تتداول بين الناس، وحتى في الأسواق باللغة العربية أو بالعربية الدارجة في أسوإ الحالات وهذا ما جعل الناس يتسابقون إلى دعم ذلك.

فكان كل ميسور يريد التقرب إلى الله فإنه ينفق جزء من ماله لبناء مسجد أو مدرسة، وكان ذلك كله بدافع ديني. وهذا يجرنا إلى أن نرى أن الجزائري يحافظ على مبدإ الوقف الذي هو أحد دعائم الحضارة الإسلامية، حيث أخذ ذلك المبدأ بعدا واسعا في الجزائر حيث كان الجزائري يوقف على المؤسسات الدينية وحتى على مكة والمدينة وبيت المقدس.

وكان مبدأ الوقف هو الذي حافظ على المنشآت الدينية والثقافية زيادة على ما كان له من فضل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولما دخل العثمانيون باسم الجهاد والدفاع عن الإسلام استقبلوا بالترحاب، وانضم إليهم الجزائريون – بدون تردد – وكونوا بهم جيشا قويا في فترة قصيرة، وأصبح ذلك الجيش قادرا على الوقوف في وجه الإسبان والبرتغاليين الذين كانت لهم جيوش غازية في ذلك الوقت ومعلوم أن العثمانيين – في مراحلهم المختلفة – كانوا خليطا من جنسيات مختلفة ولغات متعددة، فمنهم اليوناني والبلغاري والألباني والإيطالي والعربي والأناضولي وغيرهم من الجنسيات المختلفة، كما أن كثيرا منهم كانوا حديثي العهد بالإسلام،

[j] – التعليم في ذلك العهد في العالم الإسلامي كله بالعربية

وكذلك الشأن بالتعليم، كما أن القليل منهم كان يعرف بعض الكلمات العربية التي لا تتجاوز أصابع اليد ...

وكان همهم الوحيد منصبا على القتال والجهاد والولاء للعثمانيين، وجمع الغنائم والضرائب لتقوية الجيش.

فلم يكونوا يتدخلون في شؤون الجزائر سواء الاقتصادية أم الثقافية أم التعليمية لأنهم لم تكن لهم ميول أو تعصب إلى لغة معينة أو قومية معينة وإنما كانت لهم، إنشغالات أخرى.

وهذا ما فسح المجال للجزائريين لمواصلة حياتهم وتعليمهم بصفة عادية، وهذا ما دفع بالتعليم إلى الازدهار.

كما أن الحكم العثماني في كل مراحله لم تكن له هيئة مركزية للإشراف على التعليم. فلذا لا نقدر أن نبحث عن سياسة العثمانيين التعليمية بل الأهم القول بأن سياسة العثمانيين هي عدم التدخل في التعليم. فلذا نجد التعليم في العهد العثماني توسع أكثر من ذي قبل، أن الجزائريين شعروا بأمن حدودهم من الغزو الخارجي لوجود قوة عسكرية تدافع عنهم، فانصرفوا إلى الإكثار من المدارس والمساجد...

وأخذ التعليم شكلا أكثر تنظيما عن ذي قبل، فأصبح ما نسميه – تجاوزا – تعليم ابتدائي وثانوي وعال. وكان الدارسون يتلقون دروسا تكاد تكون موحدة، وذلك لأن المواد كانت معروفة – تقليديا– والكتب كذلك واحدة فهي التي فرضت توحيد المناهج.

وكان من الصعب عليك أن تفرق بين المسجد والمدرسة والزاوية غير أن المسجد تقام فيه الصلوات بانتظام، والزاوية زيادة عن الصلوات تقام فيها مجالس الذكر والباقي كله متحد.

وكانت المدارس الكبرى آنذاك كثيرة ومتعددة ومنتشرة شرق وغرب البلاد ووسطها. ويذكر الفرنسيون أن في الجزائر وحدها كانت أكثر من 100 مدرسة[1]. وكان في قسنطينة وتلمسان أكثر من نصف العدد المذكور، ومنها في العاصمة، مدرسة الجامع الكبير ومدرسة القشاشية، وفي تلمسان كانت مدرسة أولاد الامام ومدرسة سيدي بومدين، وفي قسنطينة كانت مدرسة سيدي بن خلوف، ومدرسة سيدي بوقصبة وغيرها من المدارس المنتشرة في بجاية ومليانة ومعسكر وغيرها.

وكانت تلك المدارس كلها تتخذ منهجا تعليميا واحدا دون أن تكون لها هيئة مركزية لتوحيد التعليم، غير أن العلوم المتداولة آنذاك والكتب المتوفرة هي التي تفرض منهجا واحدا، كما كان المعلمون والشيوخ كثيرا ما ينقلون من منطقة إلى أخرى فالذي كان يعلم في الجزائر نجده يعلم في فاس أو القاهرة وكذلك شأن المعلمين في المناطق الأخرى.

1 – د. سعد الله – تاريخ الجزائر الثقافي – ج 1 ص 273 ط دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1998

وإن الدارس كان يستهل حياته الدراسية بتعليم الكتابة تم حفظ القرآن الكريم ثم يندرج بعد ذلك لتعلم النحو والفقه، مواصلا مسيرته بالحديث النبوي والسيرة النبوية ثم البلاغة والمنطق وشيء من الحساب "الكسور الاعتيادية" ليعرف كيف يوزع الميراث "التركة" وتلك البرامج بقي العمل بها إلى وقت متأخر.

وبهذه النظرة السريعة على البرامج أجدني لا أميل إلى القائلين بأن التعليم عندنا كان أحسن من الذين هاجمونا. وأني أميل إلى القول بأنه كان عندنا الكم وهم كان عندهم النوع، وكانت علومهم عملية وعلومنا نظرية واجتماعية، وهذا ما تركهم يتفوقون علينا بالصناعة ونحن بقينا على الصناعة التقليدية..

الأوقاف:

أن الحياة الدينية والتعليمية والاجتماعية لم تكن مبرمجة في السياسة العثمانية فإنه حل محلها "الوقف" وبما أن الوقف كان مصدرا أساسيا لاستمرار تلك المؤسسات رأينا أن نعطي نبذة مختصرة عنه.

فالوقف – كما يعرفه الفقهاء – هو أن يتعهد شخص بوضع شيء ذي دخل دائم على شخص أو مؤسسة ذات طابع ديني أو تعليمي أو لعمل خيري سواء في داخل البلد أم خارجها. وكان ذلك التعهد له قواعد وشروط معينة، حيث يحضر صاحب الوقف أمام القاضي – عادة – ومعه شهود يوثق ذلك حسب رغبته، وعلى القاضي أن يحترم ذلك مادام في سبيل الخير. على أن تسلم نسخة من ذلك إلى الوكيل أو "الناظر" المعتمد لذلك الغرض، وكان يشترط في الناظر شروط دقيقة أخلاقية وغيرها. ويكون الوقف عادة إما محلات تجارية أو حمامات او حقول ذات مردود أو مورد ماء أو غيرها.

وكان أصحاب الوقف من طبقات مختلفة من المجتمع ومن نساء ورجال، وباشوات وأثرياء ومتوسطي الحال. وكل حسب قدرته. ومن أقدم ما بقي مسجلا عن الوقف في الجزائر ما قام به أحد خدام بربروس الذي اعتنق الإسلام وبني مسجدا وأوقف عليه أكثر من 100 هكتار من أجود الأراضي وكذلك فعل خير الدين نفسه، كما قام الباشا حسين حيث بنى مسجدا وأقف عليه دكانين وبجانب المسجد بنى مدرسة كبيرة كانت تدرس القرآن والحديث وعين للمشرفين[1] عليها مرتبات عالية، كان للخطيب فيها 60 دينارا وللإمام 40 دينارا وللمدرس 35 دينارا وشمل ذلك المؤذن والحزاب وغيرهم. وكذلك فعل كثير من البايات والدايات وزوجاتهم.

وبما أن الحكم العثماني كان بعيدا عن التعليم – كما أشرت سابقا – فإنهم عوضوا ذلك بسياسة الوقف التي كان معمولا بها قبلهم. والتي تعتبر أنجع وسيلة في ذلك الوقت للمحافظة على استمرارية التعليم والمحافظة على المؤسسات الدينية والاجتماعية.

---

1 – د. سعد الله الحياة الثقافية مرجع سابق ج 1 ص 234

وازدهرت في ذلك الوقت تلك السياسة فوصلت في مرحلة من المراحل إلى أكثر من 1500 [1] وقف ذو أهمية اقتصادية في منطقة الجزائر وحدها.

وليس لنا قيمة إجمالية للمداخل السنوية وإنما أذكر رقما لسنتين قام بهما المحتل، ففي:

سنة 1838 – 83. 572. 157 فرنك فرنسي

سنة 1839 – 70. 867. 182 فرنك فرنسي.

وهذه أرقام لها قيمتها في ذلك الوقت وهي كافية لأن تجعل المعلم والطالب يكون في كفاية تامة. من ذلك أنه يذكر أن المعلم كان يتقاضى 60 ريالا سنويا والإمام كان يتقاضى 50 ريالا والطالب كان يتقاضى 40 ريالا زيادة على التكفل بإقامته، وهذا ما رغب رجال العلم والثقافة والطلبة على الإقبال والتسابق للمشاركة في الحياة التعليمية والدينية.

التعليم والعربية بعد الاحتلال

أعتقد أن القوات الفرنسية الغازية بهتت بالسهولة التي استولت بها على الجزائر، ويظهر شبه كبير بين سقوط الجزائر سنة 1830 وسقوط بغداد في أيامنا هذه، كما أن المقاومة التي ظهرت بعد ذلك كانت شبيهة بمقاومة العراقيين، وأتمنى أن لا يكون مصير المقاومة العراقية مصير المقاومة في الجزائر التي استمرت أجيالا.

دخل الفرنسيون إلى الجزائر بسهولة غير متوقعة، وأباح العاصمة قائد الحملة أمام جيوشه مدة طويلة عاثوا فيها فسادا وذلك ما أدخل الرعب في قلوب الجزائريين المغلوبين على أمرهم، وتركهم يفرون خارج العاصمة بطرق فوضوية، وكذلك كان الشأن في كل مدينة يتم الاستيلاء عليها. والتجأوا إلى الجبال والمرتفعات ذات المسالك الوعرة للاحتماء بها. وذلك ما ترك المحتل يعمل بكل حرية ويستولى على كل ما وجده أمامه من مبانى وأملاك ومقرات للسلطة المنهارة، وكذلك كان الشأن بالنسبة للمدارس ودور العبادة التي كانت بدورها مدارس وعوملت على أنها أملاك مهملة وليس لها أصحاب.

ومعلوم أن ما كان معمولا به في الجزائر وفي العالم الإسلامي والعربي، أن مكان العبادة هو مكان الدراسة فبعد أداء الصلوات تفتح حلقات التدريس، فكان المكان يستعمل كامل الوقت، ففيه أجنحة خاصة بالكبار ولتدريس العامة وأخرى للصغار الذين يرجعون – عادة – إلى بيوتهم بالليل، ولم يبق هناك إلا أولئك الذين يتمتعون بالنظام الداخلي ولهم جناح خاص بهم.

---

1 – المجلة الإفريقية 1866 ص 368

وحين دخل الفرنسيون إلى الجزائر أول شيء قاموا به هو الاستيلاء على المساجد والمدارس والزوايا وحولت إلى استعمالات أخرى ووزعت على ثلاث مجموعات مجموعة أخذها الجيش الفرنسي وحولها إلى إسطبلات أو مخازن لأغراضهم الخاصة، ومجموعة سلمت إلى الرهبان الذين كانوا يرافقون الحملة لتحويلها إلى كنائس، ومجموعة أخرى سلمت إلى ضباط الجيش كمكافأة لهم، وأخذ مع هذه المجموعة غلاة المعمرين الذين قدموا مباشرة بعد الاحتلال. وكانت مجموعة أخرى تعرضت للهدم والحرق كما سنرى ذلك. وبعد أن تفرق الذين كانوا يسيرون تلك المؤسسات صدر قرار بالاستيلاء الكلي على كل أملاك الوقف وكان لربما أول قرار يتخذه الدوق دومال وبذلك لم يبق شيء من ذلك رغم معاهدة الاستسلام التي تنص على احترام تلك المؤسسات.

ويذكر بعض الكتاب أن المساجد المستولى عليها في العاصمة وحدها يفوق[1] المائة مسجد وعشرات المدارس هدمت عن آخرها. وأذكر على سبيل المثال بعضا منها: جامع السيدة الذي كان بجانبه مدرسة وكان قرب قصر الداي حيث هدم 1830 وجامع محمد باشا في باب عزون الذي حول ومسجد المصلي الذي حول إلى إسطبل وبني عل أنقاضه فيما بعد ثانوية بيجو " الأمير عبد القادر حاليا" ومسجد حمام يطو الذي هدم سنة 1840 وجامع بتشين الذي سلم إلى رجال الدين الكاتوليك، وكان هذا الأخير نظرا لسعته به مجموعة من المدارس. وجامع سباط الأحمر الذي سلم إلى أحد المعمرين ليتخذ منه فندقا. وجامع كتشاوة الذي حول إلى كنيسة، وهذه وغيرها كانت كلها مساجد ومدارس.

أما المدارس التي أتعليها الهدم فهي بدون حصر وأذكر منها: مدرسة جامع خير الدين هدمت سنة 1831 ومدرسة جامع سيتي مريم هدمت سنة 1838 ومدرسة جامع الرحبة القديمة هدمت سنة 1840 ومدرسة جامع الحاج حسين الذي استمر الهدم فيها 18 شهرا لمتانتهاويطول ذكر كل تلك المنشآت التي طالها الهدم والتخريب والتحويل.

وهنا يجب أن أذكر أنه أثناء تلك الهجمة التخريبية كان قادة الغزاة مقسمين ثلاث تيارات كبرى وفي داخل كل تيار وجهات نظر متعددة

فكان تيار العسكريين وتيار السياسيين وتيار رجال الكنيسة، فكان كل تيار ينظر إلى الإسلام والعربية نظرة تختلف عن الآخر فكان التيار العسكري يرى أن الجزائر بلد محتل فهو عبد ليس من حقه المطالبة بأي شيء وكان هم ذلك التيار هو التوسع واستغلال النجاح للاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي التي كان يغرس فيها جنودا ويوزعها عليهم وعلى المعمرين على أنها غنيمة حرب. كما قام

1 – د. سعد الله ج5 ص 21 مرجع سابق.

بحملة في جميع البلدان الأوربية لاستقدام أكبر عدد من المعمرين وكان القادمون أغلبهم من المنبوذين وخريجي السجون، كما أنهم كانوا يتضايقون من المدنيين ومن رجال الكنيسة الذين كانوا لا يركنون إليهم إلا أثناء إقامة قداس النصر...

أما السياسيون فإنهم كانوا يطمحون إلى تحقيق نوع من النموذج الذي تركه نابليون في مصر، مع إعطاء دعم لرجال الدين لإحياء مجد روما في المنطقة، واستمالة الجزائريين ليسهل عليهم دمجهم لتحقيق أهداف حضارية حسب مفهومهم.

أما رجال الدين فكانوا مشحونين حقدا ويرون أن العدو الأكبر هو الإسلام وهو الذي يقف في طريقتهم التبشيرية فلذا كان مخططهم يقضي بمحق اللغة العربية وإبدالها بالدارجة أو البربرية ليسهل عليهم قطع طريق الإسلام وبتر جذوره.

واستمر ذلك الوضع إلى سنة 1851 وإن بدا يتبلور بعض الشيء سنة 1836 حين أنشأت بعض المدارس الإسلامية الفرنسية.

جملة القرارات:

كان أول قرار صدر حول الأوقاف ليقص الموارد التي تعيش بها المدارس، وهو كما يسمى اليوم بالمصطلح "الأمريكي تجفيف المصادر المالية" فكان قرار كلوزيل في سبتمر 1830 والذي ينص على مصادرة كل الأملاك التابعة للأوقاف وهو يحتوي على ثمانية بنود [1]يقول أحد بنوده: "كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي ... وأي مؤسسة مهما كان لها ربح ستكون تحت إدارة الدومين" وبهذا أصدر حكما بالإعدام على كل المؤسسات الدينية والتعليمية.

لكن بعد ذلك نجد أن نفوذ التيار السياسي بدأ يظهر على الساحة وبدأت فكرة – سد الفراغ التعليمي تظهر وعين على رأس هيئة تعليمه أحد الأساتذة الفرنسيين واختار معه أحد الأقباط المصريين المسمى: جون فرعون والذي كان والده في الجيش الفرنسي. كما اصطحب معه أستاذا كبيرا وهو من مواليد مصر أيضا وهو: يوسف يعقوب.

وصدر قرار بتكليف تلك المجموعة بوضع خطة للتعليم في الجزائر وحولت بعض المؤسسات الحكومية "سابقا" إلى مدارس.

وبجانب ما كان يتم في الجزائر كان مثله في قسنطينة ووهران ووضع على رأس مجموعة قسنطينة ووهران أساتذة بارزون، وفي ذلك الوقت كان روفيقو يلم في تقاريره بأن الجزائر "لن تكون فرنسية إلا إذا

1 – المجلة الإفريقية سنة 1839 ص 156

عمت فيها اللغة الفرنسية". ولذلك أخذ برأي الكنيسة وأدخل بجانب الفرنسية "الدارجة والبربرية" ومن الغريب أن كتاب الدارجة ألفه جون فرعون وأصبح هو المصدر الأساسي للمراحل القادمة.

وفي ذلك الوقت بدأت أفواج المعمرين تتكاثر كما هو موضح بالجدول التالي:

1830 – 1850 كان عدد المعمرين 63.497

1851 – 1860 = 103.323

1860 – 1870 = 129.898

1871 – 1880 = 195.418

1881 – 1929 = 641 . 657

وحسب الإحصاء الفرنسي دائما فإن عدد الجزائريين كان كما يلي:

1830 – 1858 كان عدد الجزائريين 2.183.793

– 1886 = 3.264.879

– 1901 = 4.072.089

– 1926 = 5.648.058

إنشاء المدارس

بدأت منذ 1833 تفتح المدارس التي كانت تسمى بالمدارس المشتركة وفتحت في الجزائر ثم عنابة ولكن لم يكن عليها إقبال من الجزائريين، وفي سنة 1835 فتحت مدرسة في دالي إبراهيم "قرب العاصمة" وكانت تدرس بجانب الفرنسية العربية الدارجة.

وكانت لقيت بعض الإقبال حيث دخل بها 50 تلميذا جزائريا وكان هؤلاء التلاميذ كلهم من أبناء الفرقة العسكرية المنشأة حديثا، والذي كان جنودها يمتهنون الشرطة وقت الحكم العثماني وهم المسمون "زواف" وهذا ما رغب الذين كانوا يعملون مع فرنسا لتسجيل أبنائهم وذلك الإقبال شجع الفرنسيين عل الإكثار من المدارس.

تم جاء طور ثاني هو طور إنشاء المدارس الإسلامية الفرنسية، وكانت هذه الأخيرة تتبع وزارة الحربية الفرنسية ويشرف عليها ضباط الشؤون الأهلية. وكان المنتسبون إليها كلهم من الجزائريين، ومن طبقة خاصة من الجزائريين، أما باقي أبناء الشعب فقد فقدوا تعليمهم ولم يسمح لهم بالدخول إلى تلك المدارس، غير أن الفرنسيين يقولون بأنهم هم الذين لا يرغبون في الدخول إليها.

وفي سنة 1886 كانت برزت عدد الثانويات ولكن كان كل طلابها من أبناء المعمرين بينما لم يكن فيها إلا عدد قليل من أبناء المتعاونين معهم. فكان عدد أبناء المعمرين يتجاوز ثلاثة آلاف بينما كان عدد الجزائريين لا يزيد عن 115 طالبا.

التعليم العربي بعد 1850

بعد عشرين سنة من احتلال الجزائر ظهر نوع جديد من التعليم تحت اسم " المدرسة الفرنسية الإسلامية" وهذه الخطوة الجديدة مرت بعدة أطوار فيما بعد وكانت دائما بين المد والجزر حسب سياسة الأشخاص القائمين عليها. غير أن الطابع الغالب عليها هو أنها وضعت تحت سلطة "المكاتب العربية".

وأول مدارس أنشئت كانت أربع مدارس في كل من الجزائر وقسنطينة والمدية وتلمسان، وأسندت إدارتها إلى منتقين بكل دقة ومتأكدين من ولائهم لفرنسا. وكان دارسوها من الجزائريين فقط، وبرامجها عربية إسلامية "كما كانت تسمى" ويظهر أن هذه اللفتة جاءت لتنسي الجزائريين ما حدث لمدارسهم ومساجدهم. وكانت تلك المدارس أريد بها أن تكون للموظفين المدنيين والعسكريين في القضاء الإسلامي وتسيير ما بقي من المساجد، كما أطلق على تلك المدارس اسم المدارس الشرعية أو الفقهية، كما أصبح اسمها الرسمي "المدرسة" وانطلقت تلك المدارس في التدريس بالعربية، ثم أصبحت بعد عشر سنوات مزدوجة.

وكان المشرف على تلك المدارس هي السلطة العسكرية الاستعمارية وكان المشرفون المباشرون عسكريين يتصفون بالغلظة والغطرسة والخشونة والجهل. وليست لهم أية فكرة عن العلم والتعليم وكانوا مشحونين بروح عدائية ضد الجزائريين، وهذا ما نلمسه من انطلاقة تلك المدارس، فانطلقت انطلاقة فوضوية بدون أية قواعد أو ضوابط. فلم يكن يشترط في المنتسب إليها لا سن معين ولا تكوين سابق، فدخل الذي لم يسبق له أن دخل التعليم بجانب من سبق وأن تلقى جزءا من التعليم، كما أنه كان الكهل بجانب الصبي، وكذلك الشأن بالنسبة للمعلمين فمنهم من له مستوى ومنهم من لا مستوى له.

وإنما الشرط الوحيد الذي لا يتسامح فيه هو الولاء لفرنسا هو وعائلته، واستمرت على ذلك الحال إلى سنة [1] 1876 وكان برنامج تلك المدارس يحوم حول: القرآن – النحو – الفقه – الأدب – الأصول – التوحيد "الذي رجع مرة ثانية" والكتب المستعملة هي الكتب التي كانت تستعمل قبل الاحتلال.

ولا يفوتني أن أذكر بأن تلك المدارس كانت خاصة بالجزائريين وكان التعليم فيها مجانيا، وتنفق عليها إدارة الجيش الفرنسي وإشراف الحاكم العام.

---

1 – د. سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي – ج 3 ص 367 مرجع سابق. فيه كثير من التفاصيل.

كما أنني أذكر بأن الموسم الدراسي فيها كان مفتوحا كل السنة والدارسون يتقدمون في أي وقت للتسجيل ولمباشرة الدراسة، أما خريجوها فكان يختار منهم من هو أكثر وفاء واستماتة في خدمة فرنسا، ووراءه عائلة تحمل نفس المواصفات فإنه يعين قاضيا أو مفتي . . . وإذا كان يتسم – بالإضافة إلى ما سبق – بالقساوة والغلظة فقد يعين في المجالس المختلطة: "كقائد أو أغا أو باش أغا" نظرا لمكانة عائلته.

ولكن تلك المدارس كانت محل نقد من هيئة المستشرقين وكذلك من رجال الكنيسة. وكل واحد كان نقده منصبا على جانب يختلف عن الثاني.

فرجال الكنيسة كانوا قبل وقت استطاعوا إبعاد مادة التوحيد والعربية الذين أبدلوها بالدارجة ورأوها تعود بالجزائريين إلى ماضيهم وهذا لا يساعدهم ويخدم ضد سياستهم.

أما المستشرقون فرأوا فيها أنها تجمع شرعي ضد الوجود الفرنسي فمنتسبوها – كما يقولون – أغلبهم من الذين كانوا يزاولون تعليمهم في الزوايا، وهم مشحونون بالحقد والبغضاء ضد فرنسا، وعلى حضارتها وأفكارها. وحملت تلك الأخطاء لضباط الشؤون الأهلية لعدم كفاءتهم في رقابتها وتوجيهها.

وبناء على ذلك صدر قرار في 15 أوت 1875 وألغى المدارس الفرنسية الإسلامية وإخراجها في ثوب أخر وهو المدارس الشرعية الفرنسية.

وكان ذلك التنظيم الجديد يشمل ما يلي:

- تحديد سن الدارسة ما بين 18 – 25 سنة.
- يخضع المترشح لاختبار شفاهي.
- بحث دقيق في عائلة المترشح وقدرة اندماجها وولائها لفرنسا.

ثم يقدم ذلك إلى الحاكم العام ليضع القائمة النهائية، وبعد الفصل فيها يتقدم الدارس إلى الامتحان العلمي الذي كان يشمل المواد التالية:

- إملاء بالعربية
- أسئلة في النحو وقواعد اللغة العربية
- مقالة تحريرية في موضوع تعينه اللجنة.
- امتحان في اللغة الفرنسية يشمل القراءة والكتابة والمحادثة.
- أسئلة في الحساب تبين مدى قدرة الدارس على القيام بتوزيع تركة الهالك.

ومن نجح في ذلك ينتسب إلى المدرسة التي حددت مدة الدراسة فيها بثلاث سنوات يدرس الطالب فيها المواد التالية:

الشريعة الإسلامية – النحو – الأدب العربي – اللغة الفرنسية – مبادئ من القانون الفرنسي – الحساب – التاريخ والجغرافية الفرنسية، تم أضيفت فيما بعد مواد أخرى وتدرس بالفرنسية، وهي العلوم الطبيعية والفيزيائية والتربية الصحية . . وكذلك قلصت ساعات تعليم العربية إلى النصف "قرار 1884"

ويشمل القرار أيضا المعلمين والشروط الواجب توفرها فيهم، كما حددت أجورهم كما ينص القرار على أن مديري تلك المدارس يجب أن يكونوا فرنسيين.

تم صدر قرار آخر وهو بصفة مرسوم في 23 جويلت 1895 ليدخل إصلاحا أخر حيث مددت الدراسة فيها إلى أربع سنوات تليها سنتان بالتعليم العالي، ليحصل الدارس بعد ذلك على شهادة "ديبلوم الدراسة العليا" وهي بدورها تؤهله إلى اعتلاء الوظائف العليا، وهي لا تختلف عما ذكر سابقا غير مادة التوحيد التي أعيدت مرة أخرى. ثم بعد الانتهاء من المرحلة الأولى يصبح الطالب جاهزا لمواصلة السنتين الباقيين التي تدرس فيهما الحضارة الفرنسية والحضارة العربية الإسلامية "لا بد أن يلقيها أحد رجال الكنيسة" ثم البلاغة والمنطق تم دروس في الصحة يتولاها طبيب[1].

وأذكر بعض مدرسي تلك المدارس من الجزائريين. ففي الجزائر كان عبد الرزاق الأشرف وعمر بن دريهات وعبد الحميد بن سحاية، وفي قسنطينة كان: محمود بن الشاذلي وبن ميهوب وعبد القادر المجاوي وفي تلمسان كان أحمد بن البشير.

ثم ظهر نوع من العناية بتلك المدارس مع بداية القرن العشرين ورصدت أموال لإنشاء بنايات حديثة لها. ففي العاصمة بنيت مدرسة سميت "التعالبية التي دشنت سنة 1904. وفي قسنطينة أنشئت بناية جديدة مفتوحة سنة 1908 وانتقلت المدرسة من الكتانية إليها، وهي لا تزال مفتوحة إلى اليوم في شارع العربي بن مهيدي، وفي تلمسان أقيمت بناية جميلة قرب مدرسة أولاد الامام ولا تزال مفتوحة إلى اليوم.

وكان المرسوم سابق الذكر ينص على أن يكون المدرسون انصافا بين الفرنسيين والجزائريين، وكان يشترط في الفرنسيين معرفة اللغة العربية وتكون الإدارة بيد أحد الفرنسيين وكلهم يعينون من طرف الوالي العام في الجزائر.

واستمر التعليم في تلك المدارس إلى سنة 1954 حيث حولت إلى ثانويات وأخذت اسم الثانوية "الفرنسية الاسلامية" وبقيت دائما تحافظ على العربية، وغالبا كانت "الدارجة" كما كان بجانبها القبائلية

1 – د. سعد الله – تاريخ الجزائر الثقافي ج3 ص 350 مرجع سابق فيه كثير من التفاصيل

التي كانت تكتب بالحرف اللاتيني. ولا يزال إلى اليوم بقايا من خريجي تلك المدارس في دواليب السلطة إلى اليوم. والذي كان عددهم في سنة 1953 لا يتجاوز 430 دارسا.

وقبل أن أنهي هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أنه بجانب ما ذكرت كانت هناك منشآت تعليمية أخرى موجهة لخدمة أبناء المعمرين، الذين طاب لهم المقام في أرض واسعة وإمكانات مزدهرة وشعب كبير خاضع لخدمتهم ملبيا كل ما أرادوه طوعا أو كرها. وإن هو خالف أو تذمر فإن بين أيديهم قوة من العملاء والعسكريين جاهزة لردعه وإذلاله وإخضاعه . . .

وتلك البحبوحة التي يعيشون فيها جعلتهم يسعون إلى خلق جو علمي وثقافي لأبنائهم ينافسون به ما هو موجود "في الوطن الأم" حسب المصطلح المعمول به إذ ذاك. فشيدوا المسارح والملاهي، كما أنشأوا المدارس الخاصة بهم والتي تعطيهم نوعا من الاستقلالية من ذلك ظهور دار المعلمين بمرسوم إمبراطوري سنة 1856 ومنعت فيها العربية وعوضت بالعربية الدارجة، وكان الجزائريون على هامشها بعد أن انتقلت إلى بوزريعة "ضواحي العاصمة" سنة 1886 حيث حتى العربية الدارجة ذبلت فيها.

وكذلك في النصف الثاني من القرن 19 تكونت نواة بجامعة الجزائر التي بدأت بمعهد الطب والذي كان فيه الوجود الجزائري نادرا، والتي أخذت شكل جامعة مع أوائل القرن العشرين.

وفي ذلك الجو عاش أجدادنا وماتوا وهم كلهم أمل بأن يروا بلادهم تتمتع بسيادتها، وجاءت سنة 1962 واستبشر أبناؤهم خيرا ... لكن المسيرة بعد ذلك بدأت تتأرجح بين مد وجزر . . .

ولا يزال إلى اليوم الجزائري غريبا في بلاده ويحسب ألف حساب قبل أن يقترب من بعض المؤسسات العمومية التي لا يحسن مخاطبة القائمين عليها ولا يفهم اللغة التي تقدم له الاستمارة لملئها...

لكن الأمل لا يزال قائما وإن قضى على تلك الجيوش الجرارة وعلى الوجود الفرنسي المتغطرس قادر على فرض إرادته وسيادته في يوم من الأيام.

أخر محاولة العربية والتعليم

رغم الضربات التي تلقتها الجزائر والتخريب الذي لحق بمؤسساتها الدينية والتعليمية فإن المقاومة لم تتوقف ونشطت حركة تعليمية شبه سرية في البوادي والقرى النائية فنشطت حركة تحفيظ القرآن للصغار وحركة الوعظ ودراسة السيرة النبوية وقواعد الدين للكبار وتوسع ذلك إلى الأسواق الأسبوعية حيث كانت تقام حلقات يقوم فيها "الخطيب" أو الراوي لاختلاق قصة تاريخية من وحي ما سمعه، ويلقيها بأسلوب مشوق يتعرض فيها لبطولات الفاتحين الأوائل وانتصارهم على "الكفار" وهو كان يريد أساسا الارتزاق لكن رسالته كانت تصل مستمعيه وتدغدغ فيهم روح الشهامة وعزة النفس، وكثيرا ما فعلت فعلها ودفعت الناس

إلى اليقظة ومقاومة المحتل. خاصة بعد الهجمة الشرسة التي قام بها المستعمر وبتجنيد جماعة من المستشرقين ورجال الكنيسة لذلك، فكان رونيه باصيه الذي كان مدير معهد الآداب في الجزائر الذي كان يرى بأن فرنسا لا يمكن لها الاطمئنان في الجزائر مادامت لم تستأصل العربية والإسلام اللذين كان كل منهما عامل ربط لها بماضيها. ووضع مخططا لذلك يتمثل في محاربة العربية بطريقة مختلفة عن الطريقة السابقة، وذلك بترقية الدارجة ونشرها بشكل واسع يصل إلى الكتب الدينية، ودفع ذلك بوزير العدل الفرنسي "دوكار" وتبعه فيما بعد الجنرال "كاترو" بأن أمر بكتابة القرآن بالدارجة، وتحريف ما يراه معاديا للوجود الفرنسي في الجزائر وفرضه على الجزائريين ولعلنا لا نكون مغالين في الخيال إذا ربطنا ذلك بالمعركة القلمية التي دارت فيما بعد في المشرق بين ميخائيل نعيمة وطه حسين والتي كانت تدور حول لمن نكتب وكانت فيها المفاضلة بين الدارجة والعربية وفي ذلك الوقت كان "كاترو" في لبنان.

وكان جوزيف دي بارمي وبعده لويس ماسينيوس يرددون على الجزائريين: عليكم بالتخلي عن العربية "التي هي لغة قريش وليست لغتكم" كما تخلينا نحن الفرنسيين عن اللاتينية.

والمحور الثاني الموازي للعامية كان القيام بتقوية اللغة البربرية "الأمازيغية" بكل لهجاتها واستعين في ذلك ببعض الشيوخ منهم: الشيخ محمد السعيد بن زكري لوضع مخطط لتعميمها. مع أن بن زكري لم يكن معاديا للعربية ونشر بها عدة مقالات. لكننا نجده يقحم في ذلك إقحاما لأسباب لا تزال مجهولة كما دعم بالشيخ بوليفة الذي وجه إلى المغرب للاتصال بالجماعات البربرية هناك، كما كلف آخرون بتدريسها في الجزائر.

أما رجال الكنيسة الذين كانوا يجولون في كل أنحاء الجزائر تحت حماية الجيش الفرنسي فإنهم اكتشفوا إن المدارس القرآنية انتشرت بشكل لم يكونوا يتصورونه في البوادي والقرى النائية، وهذا ما دجعلهم يرفعون تقاريرهم مطالبين السلطات بوضع حد لها.

وفعلا أصدرت فرنسا مرسوما في سنة 1904 بمنع ذلك وبوضع شروط قاسية للسماح بفتحها، ولا يفوتني أن أذكر بأن الأقلية اليهودية كانت لها مدارس تدرس العبرية والتوارة والتلمود ولم يشملها المرسوم"

وكان المرسوم يقول : إنه يمنع على كل جزائري أن يفتح مدرسة إلا بالشروط التالية:

1 – اقتصار التعليم على حفظ القرآن فقط.

2 – عدم التعرض بأي شكل من الأشكال لتفسير آياته.

3 – منع تدريس الأدب العربي والمواد العلمية.

4 – يمنع إلحاق أبناء الجزائريين الذين يتابعون دراستهم في المدارس الفرنسية.

5 – إن للسلطة الفرنسية الحق في سحب الرخصة متى شاءت.

6 – إن كل مخالف يعاقب بالسجن والغرامة المالية أو بهما معا.

وأمام ذلك وقف كل الجزائريين صفا واحدا بمن فيهم أولئك الذين كانوا مساندين فرنسا. فإنهم اتفقوا على أن محاربة، العربية الإسلام هي بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت.

ومعروف أن الجزائريين عملوا منذ القديم بكل ما أوتوا من قوة لخدمة العربية والدفاع عنها بكل الوسائل، فإنهم من الرعيل الأول في عصور الانحطاط الذين دافعوا عن العربية وألفوا فيها. فزيادة على: يحيى بن معطي صاحب الألفية – المذكور سابقا – فإن حامد المشرفي كتب كتابا سماه على شرح الماكودي، وأبو القاسم البورجيلي كتب كتابا بعنوان النور السراجي في إعراب مقدمة الضهاجي وعبد القادر المجاوي كتب كتابا اسمه: الدرر النحوية، ومحفوظ الدلسي ألف كتابا تحت عنوان: حلية فكر السامع في تحقيق الفعل المضارع. وأحمد الطيب الزواوي كتب كتابا أيضا سماه: مفيد الطلبة في شرح الأجرومية. وعبد القادر المسعدي له كتاب: شرح لأهمية الأفعال ... والقائمة طويلة.

وفي تلك الفترة صادف رجوع بعض الذين تلقوا تعليما عربيا وإسلاميا في البلدان العربية التي كانت تمر بفترة عرفت بالصحوة الدينية التي كان يتزعمها الشيخ جمال الدين الأفغاني وكان من أولئك العائدين الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي يمجرد رجوعه بدأ نشاطه الديني بحلقات التدريس إلا أنه منع من ذلك في البداية إلى أنه اضطر إلى استعمال نفوذ والده الأدبي وتحصل على رخصة سنة 1913 ووجوده والتيار العام حرك مجموعة أخرى بأن تجاهر بأصواتها في وجه فرنسا، وكانت في مقدمة ذلك بعض الجرائد مثل جريدة "النجاح" "والبلاغ" و"الإقدام" و"الشهاب" وكلها كانت تصدر بالعربية، ونادت كلها بأنه يجب أن تأخذ العربية مكانتها، إلا أنها كانت تتعرض بين الحين والأخر للمصادرة، وغم ذلك فالمقاومة بقيت متواصلة.

وفي سنة 1930 تحصل الشيخ بن باديس على اعتماد جمعيته التي سماها باسم: "جمعية التربية والتعليم الإسلامية " ومما جاء في أحد بنود القانون الأساسي المقدم للاعتماد "أن المقصود من الجمعية نشر الأخلاق الفاضلة والمعارف العربية الفرنسية" ولعل الكلمة الأخيرة هي التي جلبت له الموافقة.

وبذلك بدأت المدارس العربية لتعليم الصغار تنتشر في الجزائر. ورغم الترخيص فإنها كانت تتعرض للغلق في بعض المناطق لنفوذ المعمرين ورجال الكنيسة وكان لتلك المدارس برنامج لا يختلف كثيرا عن أية مدرسة ابتدائية فرنسية، غير أن التدريس فيها كان بالعربية وحدها. وكانت الدراسة فيها ست سنوات يحصل الدارس فيها على الشهادة الابتدائية.

وكان روادها من الأطفال والمراهقين تتروح أعمارهم بين الثامنة والخامسة عشر، وكان أغلبهم من الذين انقطعوا عن المدارس الفرنسية لأسباب أغلبها تعسفية أو طردوا أو الذين لم يسبق لهم التعليم، كما كان عدد من الذين يتابعون التعليم في المدارس الفرنسية ويلتحقون بتلك المدارس خارج ساعة الدوام لتعليم اللغة العربية. وكان نادرا ما ينظم إليها دارسو المدارس القرآنية، لأن لهم وجهة أخرى وهي متابعة تعليمهم في الزوايا والمنشآت الدينية، لأنهم كانوا لا يرتاحون لتوجيهات تلك المدارس الدينية والذين كانوا يسمونهم غالبا بالبادسيين وآخرون يدعونهم بالوهابيين وذلك بموقفهم من رجال الدين التقليديين الذين كانوا غالبا ما يصفونهم بالجامدين ... وهذا موضوع آخر يستحق بحثا خاصا.

وكانت تلك المدارس كلها فتحت في مقرات قدمت كهدايا من المواطنين كما كانت إدارتها ومرتبات معلميها على عاتق المواطنين أيضا، وكان عددها يزداد يوما بعد يوم بحيث غطت تقريبا كل المدن الكبرى في الجزائر، مع أنها لم تمتد إلى البوادي والقرى الصغيرة والتي كان يسكنها أكثر من نصف الشعب الجزائري. وازدهرت تلك الحركة التعليمية في أواخر الأربعينات من القرن العشرين، وأصبحت المدارس تبنى لتتلاءم مع دورها التعليمي والديني: وكان كل ذلك من تبرعات المواطنين، وذلك ما كان يجعل الجمعية تطالب بفصل الدين عن الدولة الفرنسية والأوقاف" فأصبحت المدارس بالعشرات والدارسون بالآلاف[1].[j]

وكان مديرو تلك المدارس يشرفون على صلاة الجمعة ويجمعون التبرعات والهادايا، كما كان بعضهم يدفعه الحماس والدعوة إلى مقاطعة المدارس الفرنسية، وكثيرا ما كانت دعوته تلقى تجاوبا.

ومع الأيام كثر عدد خريجي تلك المدارس وكان المجال أمامهم مغلقا لمواصلة التعليم أو الوظيف، كما انضم إليهم عدد من الدارسين في مدارس حزب الشعب الذين كانوا أقل عددا منهم، والذين كان الميسورون منهم يتوجهون إلى تونس لمواصلة تعليمهم.

فظهر الانفراج حين فتحت جمعية العلماء بقسنطينة معهد عبد الحميد بن باديس كما كان بجانبه معهد الكتانية الذي كان أغلب منتسبيه من حزب الشعب.

وكان المعهد من ناحية البرنامج فهو متوسطة "التعليم المتوسط" ومن ناحية دارسيه الدين تجاوزوا كلهم سن الحلم يعتبر ثانوية لما كان طلابه يتمتعون به من نضج.

---

[j] (1) يذكر د. تركي رابح بأن عدد المدارس كان حوالي 150 مدرسة. والدارسون فيها حوالي خمسين ألفا. وأنا أرى أن ذلك العدد مبالغ فيه.

وعلى كل فإنه في سنة 1947 فتح المعهد الذي أصبح يستقبل خريجي تلك المدارس، وخاصة أنه كان يتمتع بنظام داخلي.

وكان ذلك المعهد فرعا من فروع جامع الزيتونة يتونس، وكانت امتحاناته النهائية بإشراف إدارة جامع الزيتونة، وبرامجه هي برامج تونس لكنها متطورة بعض الشيء وكان خريجو المعهد يواصلون دراستهم في تونس بدون صعوبة.

وفي أوائل الخمسينات فتح باب البعثات الدراسية إلى المشرق العربي، وأبدل اسم الشهادة – دون تغيير المنهج – فأصبحت تسمى: شهادة إتمام الدراسة الثانوية"

لكن مهما كانت الشهادة المتحصل عليها سواء من المعهد أم من تونس أم من المشرق العربي فإنها ليست لها معادلة وغير معترف بها عند فرنسا في الجزائر.

فكان الخريجون لا يجدون مكانا إلا في التدريس عند جمعية العلماء أوحزب الشعب، أو الانصراف إلى الأعمال الحرة.

وفي الأخير لسائل أن يقول رغم النهضة التعليمية العربية في الجزائر، والتحاق أبناء الجزائريين بها إلا أننا نجد أن القائمين عليها والمتحمسين لها ومسئوليها الكبار .. لم يكن أبناؤهم من الدارسين فيها مثل الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ مبارك الميلي والشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين .. والقائمة طويلة وللسائل أن يواصل البحث.